التباين المكاني لحجم الحيازة الزراعية وعلاقتها باستعمالات الارض الزراعية في قضاء الحلة

أ م. د. عايد سلوم الحربي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م زيد كميل جواد الفتلاوي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Zaid Kumial@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث الى معرفة أبرز قانونين للإصلاح الزراعي هما قانون التأجير (35) لسنة 1983م وقانون 117 لسنة 1970م الخاص بالعقود والتوزيع وكذلك معرفة التباين المكاني لمساحة الحيازات الزراعية حسب المقاطعات في قضاء الحلة حسب القانونيين اعلاه ومعرفة هذا التباين بين نواحي منطقة الدراسة وأيهما هو السائد في المنطقة فضلا عن معرفة أهم ايجابيات هذين القانونيين والسلبيات الخاصة بهما وأيهما أصلح من بين قوانين الاصلاح الزراعي ويهدف البحث في معرفة معنى الحيازة الزراعية ومفهوم استعمالات الارض الزراعية.

الكلمات المفتاحية :الحيازة الزراعية – قوانين الاصلاح الزراعي – أستعمالات الارض الزراعية

Abstract

The research aims at identifying the most prominent legal reformers of the land, namely, the leasing law (35) for the year 1983 and the law of 117 of 1970 on contracts and distribution, as well as the spatial variation of the area of agricultural holdings by district in the district of Hilla, And to identify this disparity between the areas of the study area and what is prevailing in the region as well as knowledge of the most important pros and cons of these laws and their disadvantages and whichever is the most among the laws of agrarian refor.And The purpose of the research is to know the meaning of agricultural tenure and the concept of agricultural land uses.

Key word: SPATIAL variation of agricultural , Laws of Agrarian Reform , agricultural land uses.

المقدمة

يعد العراق من الاقطار الغنية بمواردها الزراعية, فالأرض الخصبة والمياه الوفيرة, وتنوع المناخ وتوفر الايدي العاملة ورأس المال إضافة الى أتساع السوق الاستهلاكية, جميعها عوامل أساسية في تنمية القطاع الزراعي, حيث يعتمد تحقيق الاهداف الانتاجية الى حد كبير على الصفات النوعية والكمية لتلك الموارد, وتعد الارض من أهم تلك الموارد بصفتها الشرط الاول لقيام النشاط الزراعي, لذلك فأن مسألة تطور الزراعة والنهوض بها يستلزم الاستثمار الامثل لهذا العنصر الانتاجي بغية تحقيق أنتاج مرضٍ من مختلف المحاصيل لمواجهة الطلب المتزايد عليها بسبب زيادة عدد السكان وتحسن مستوياتهم المعيشية ومن هنا جاءت هذه الدراسة لسلط الضوء على التباين المكاني في توزيع قوانين الاصلاح الزراعي (التأجير , العقود والتوزيع) في قضاء الحلة .

اولا : مشكلة البحث

يهدف البحث الى معرفة هل يوجد تباين جغرافي في توزيع قانوني الاصلاح الزراعي (35) لسنة 1983 وقانون 117 لسنة 1970 وأيهما هو السائد في منطقة الدراسة؟.

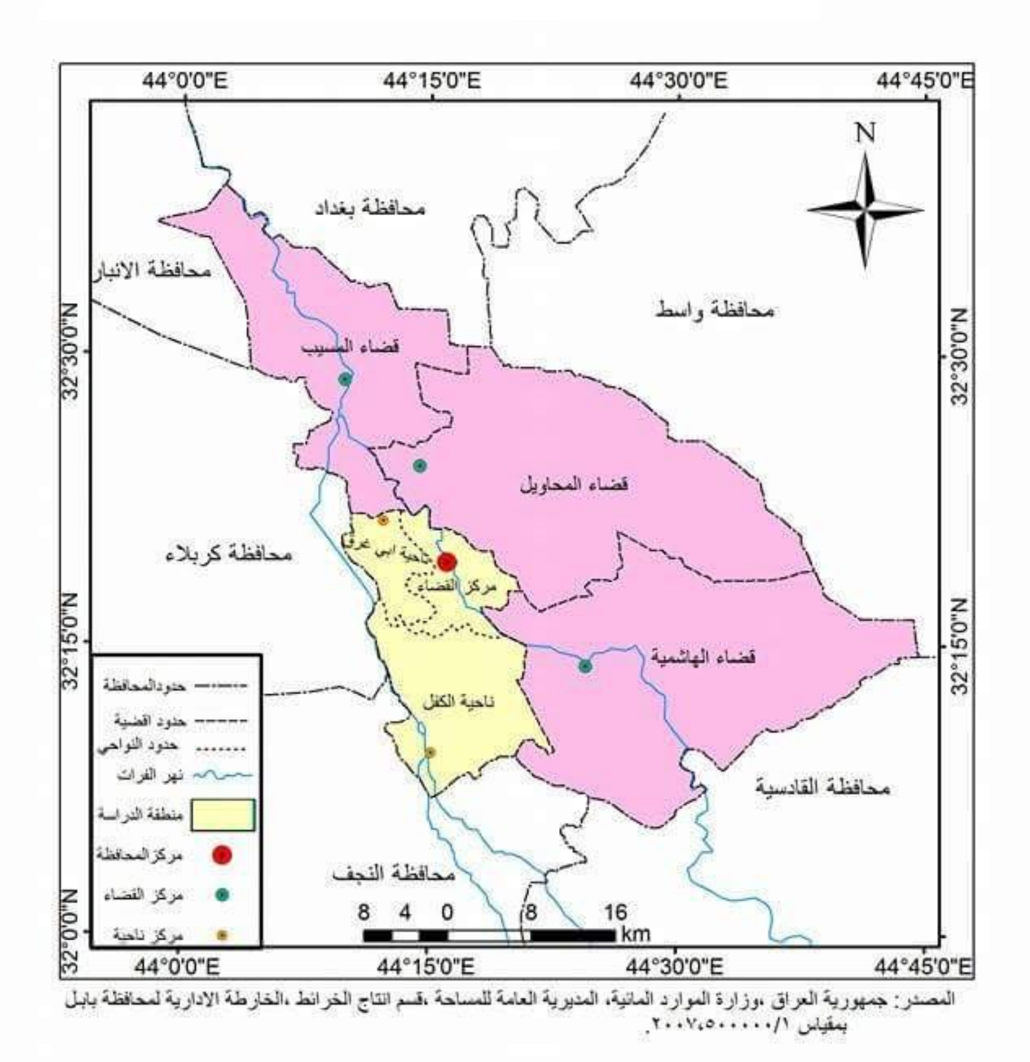
ثانيا : فرضية البحث

نعم يوجد هناك تباين جغرافي في توزيع هذين القانونين المذكورين حيث كل منطقة تختلف عن الاخرى في هذا التوزيع اما ايهما أفضل في منطقة الدراسة فكلاهما يوجد بهما عيوب كثيرة لا تصب في مصلحة الفلاح.

ثالثا : حدود البحث

يقع قضاء الحلة في وسط محافظة بابل أحدى المحافظات الوسطى في العراق وهو مركز القضاء فمن ملاحظة خريطة رقم (1) يتبين أن منطقة الدراسة تحيط بها من الشمال قضاء المسيب ومن جهة الشمال الشرقي قضاء المحاويل ومن جهة الشرق والجنوب الشرقي قضاء الهاشمية ومحافظة النجف من الجنوب أما من جهة الغرب فيحيط بها قضاء الهندية (محافظة كربلاء).

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من محافظة بابل



(1) جمهورية العراق, وزارة الموارد المائية, المديرية العامة للمساحة, قسم أنتاج الخرائط, الخارطة الادارية لمحافظة بابل بمقياس 500000/1, 2007.

الحيازة الزراعية وأستعمالات الارض الزراعية

يدل استعمال الارض على التفاعل المستمر بين الانسان والارض فيعرف على أنه : نوع ثابت أو دوري من التدخل الانساني لغرض تأمين الحاجات البشرية ويقصد باستعمالات الارض ذلك النشاط البشري المرتبط بفعالية معينة مثل الزراعة أو الصناعة اذ تمثل استعمالات الارض الزراعية دالة لمتغيرات متعددة للأرض والماء والهواء والانسان وقد تطور مفهوم استعمالات الارض الزراعية ليصبح طريقة تطبيقية , لذلك تعددت طرائق جمع بياناتها وعرضها اذ أصبحت تجمع على أساس الوحدة الجغرافية, ويمكن تعريفها بأنها مجموع الامتداد المكاني للمحاصيل الزراعية على الوحدة المساحية من الارض على اختلاف تصنيفها(1). يعد مفهوم استعمالات الارض من المفاهيم الواسعة التي أهتم بها الكثير من الجغرافيين في بحوثهم وعرفها بعض الباحثين على أنها: الاعمال التي يقوم بها الانسان على مساحة معينة من الارض مستغلا إمكاناتها الطبيعية عن طريق اختيار أفضل الامكانات البشرية في هذا الاستغلال (2). وتعرف أيضا بأنها متطلبات الانسان من الارض للعيش عليها واستعمالها لأغراض الحياة الاخرى زيادة على السكن(3). ويمكن أن نشير الى مفهوم استعمالات الارض الزراعية كنسبة مما تشغله من أرض وذلك على أساس الوحدة المساحية وقد أتاح هذا المفهوم تمثيل هذه الاستعمالات على الخريطة وقد لاقى هذا المفهوم تثمينا عند الجغرافي(4). أما في نظر (Howard) فان مفهوم استعمالات الارض الزراعية ينطوي على مفهوم وظيفي(5). اما الحيازة الزراعية فهي مساحة من الأرض تستخدم كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي وتدار شؤونها الفنية والإدارية كوحدة زراعية مستغلة من قبل شخص واحد بمفرده أو مع مجموعة أشخاص بغض النظر عن الملكية أو الكيان القانوني لها وبغض النظر عن سعة الموقع والمنشآت والوحدات الانتاجية التي تربى فيها الحيوانات او تنتج فيها منتجات حيوانية ويسود في منطقة الدراسة قانونا الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 الخاص بالعقود والتوزيع وقانون رقم 35 لسنة 1983م الخاص بالايجار وسوف نتطرق لهما في هذا البحث وتزرع في منطقة الدراسة محاصيل متنوعة كالحبوب والبقول والخضراوات والعلف والنخيل والفاكهة بسبب توفر الظروف الملائمة للزراعة مما جعل هذه المنطقة من أفضل المناطق الزراعية في العراق0

الحيازات الزراعية في قضاء الحلة

المبحث الاول : قانون التأجير (35) لسنة 1983

يعد هذا القانون لسنة 1983 هو السائد في أغلب مقاطعات منطقة الدراسة ان من ملاحظة جدول (1) لمركز الحلة وجدول(2) لناحية أبي غرق وجدول (3) لناحية الكفل ارتفاع نسبة الحيازات الزراعية في مركز الحلة ليصل مجموع مساحة الحيازات في مقاطعات المركز الى (3212) دونما. وجاءت مقاطعة فنهرة بالمرتبة الأولى فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (23,3%) دونما وبلغ عدد الفلاحين فيها (38) فلاحا. وجاءت مقاطعة أبو حسان في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (17%) دونما وبلغ عدد الفلاحين فيها (10) فلاحين. وحلت مقاطعة دورة وهمينة في المرتبة الثالثة فقد بلغت النسبة المئوية (14%) دونما وبلغ عدد الفلاحين فيها (32). وحلت مقاطعة (الشلبة وزريجة) بالمرتبة الرابعة فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (13%) دونما وبلغ عدد الفلاحين فيها (20) فلاحا. وجاءت مقاطعة أبو كصيبب واللواح بالمرتبة الخامسة فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (13%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (32) فلاحا. وحلت مقاطعة هور الشوك بالمرتبة السادسة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (9%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (20) فلاحا. وجاءت مقاطعة التاجية بالمرتبة السابعة فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية (3%) دونمات أما عدد الفلاحين فيها فبلغ (6)

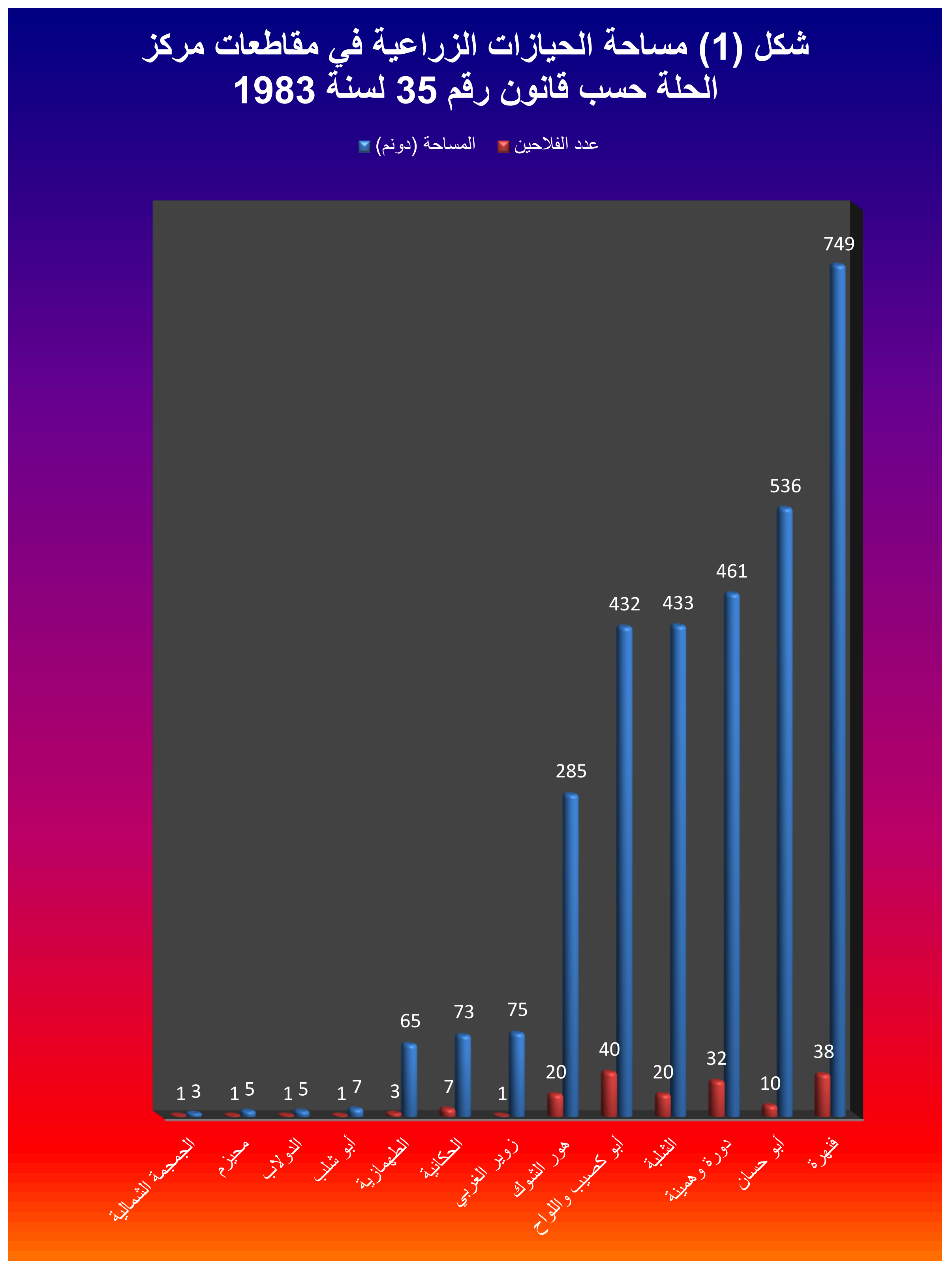
فلاحين. وحلت مقاطعة زوير الغربي بالمرتبة الثامنة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ فلاحا واحدا. وحلت مقاطعة الحكانية بالمرتبة التاسعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (7) فلاحين. وجاءت مقاطعة الطهمازية بالمرتبة العاشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (3) فلاح. وجاءت مقاطعة أبو شلب بالمرتبة الحادية عشرة فبلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0.2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ فلاحا واحدا. وحلت مقاطعتا هور الدولاب ومحيزم في المرتبة الثانية عشرة والثالثة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيهما (0,1%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة الواحدة فبلغ (1) فلاح. وحلت مقاطعة الجمجمة الشمالية في المرتبة الأخيرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,09%) دونم أما عدد الفلاحين فيها فبلغ (1) فلاح.

جدول (1)

مساحة الحيازات الزراعية في مركز الحلة حسب قانون التأجير رقم (35) لسنة 1983.

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين	ت	المقاطعة	المساحة (الدونم)	عدد الفلاحين
1-	فنهرة	749	38	9-	الحكانية	73	7
2-	أبو حسان	536	10	10-	الطهمازية	65	3
3-	دورة وهمينة	461	32	11-	أبو شلب	7	1
4-	الشلبة	433	20	12-	الدولاب	5	1
5-	أبو كصيب واللواح	432	40	13-	محيزم	5	1
6-	هور الشوك	285	20	14-	الجمجمة الشمالية	3	1
8-	زوير الغربي	75	1		المجموع	3212	181

(6) المصدر : وزارة الزراعة, مديرية زراعة بابل, قسم الإحصاء الزراعي, بيانات غير منشورة, 2015.



المصدر :

الباحث أعتمادا على جدول (1)

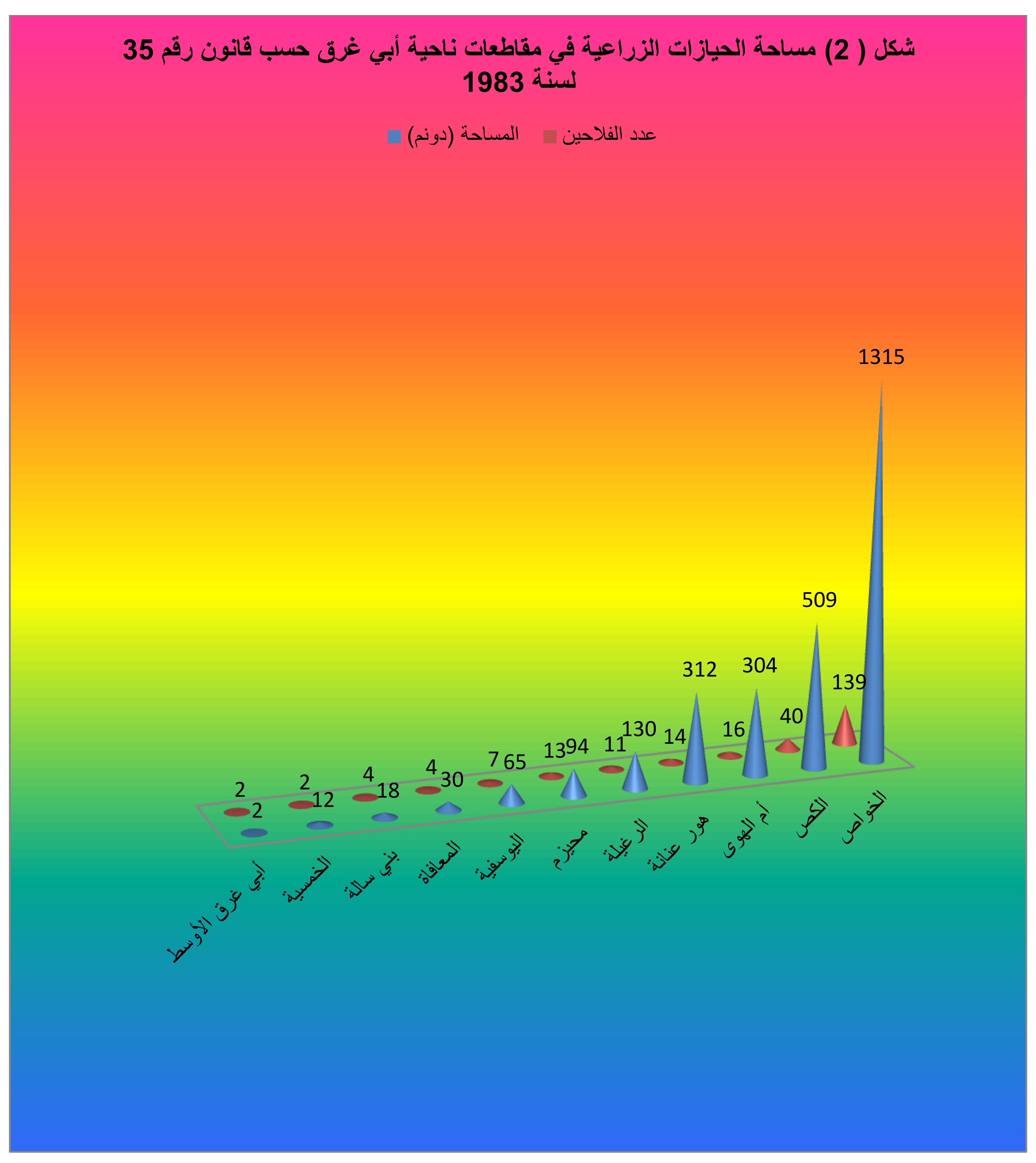
أما ناحية أبي غرق فقد بلغت مساحة الحيازات الزراعية فيها (2791) دونما وجاءت مقاطعة الخواص بالمرتبة الأولى اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (47%) دونما من مجموع المساحة الكلية أما عدد الفلاحين فبلغ (139) فلاحا. وتعد هذه المقاطعة من أكبر المقاطعات في الناحية وتزرع فيها أنواع عديدة من المحاصيل الزراعية وتمر فيها عدة أنهار لسقي المحاصيل الزراعية منها نهر(الأحيمد , ونهر السنية ونهر أمعيبد ونهر الخواص) وجاءت مقاطعة الكص في المرتبة الثانية فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (18%) دونما أما عدد الفلاحين فبلغ (40) فلاحا، وتعد مقاطعة الكص الواقعة الى جنب مقاطعة الخواص من المقاطعات الكبيرة والجيدة بمساحة الحيازات الزراعية ومجموع الإنتاج الزراعي وتمر بها عدد من الجداول الصغيرة منها (الطهمازية والجواسم وهادي الكاظم وهادي الثامر والمراشدة والنضال ونهر خضير عبد علي وتفرعاته). وحلت مقاطعة أم الهوى في المرتبة الثالثة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (11%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (16) فلاحا ويمر فيها نهر واحد هو نهر الأحيمد، وجاءت مقاطعة هور عنانة في المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (11%) دونما أما عدد الفلاحين فبلغ (14) فلاحا ويمر فيها نهر واحد هو نهر الدواجن، وحلت مقاطعة الرغيلة في المرتبة الخامسة فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (5%) دونمات أما عدد الفلاحين فيها فبلغ (11) فلاحا ويمر فيها نهر واحد هو نهر الحميدية، وجاءت مقاطعة محيزم في المرتبة السادسة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (3%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (13) فلاحا ويمر بها نهر واحد هو نهر محيزم، وجاءت مقاطعة اليوسفية في المرتبة السابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (7) فلاحين، أم مقاطعة المعافاة فقد حلت في المرتبة الثامنة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين فبلغ (4) فلاحين. أما مقاطعة بني سالة فحلت في المرتبة التاسعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية (0,6%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (4) فلاحين ويمر بها نهر واحد هو نهر بني سالة. وحلت مقاطعة الخميسية في المرتبة العاشرة اذ بلغت نسبة الحيازات الزراعية فيها (0,4%) من الدونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (2) فلاحا فقط وجاءت مقاطعة أبي غرق الأوسط في المرتبة الأخيرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية (0,07%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (2) فلاح، ومن ملاحظة جدول (2) وشكل (2) يتبين ارتفاع مساحة الحيازة الزراعية وفق قانون 35 لسنة 1983 في المقاطعات الكبيرة مثل الخواص والكص وهور عنانة وأم الهوى ومحيزم .

جدول (2)

مساحة الحيازات الزراعية في مقاطعات ناحية أبي غرق حسب قانون التأجير رقم (35) لسنة 1983لسنة 2015م

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين
1-	الخواص	1315	139
2-	الكص	509	40
3-	أم الهوى	304	16
4-	هور عنانة	312	14
5-	الرغيلة	130	11
6-	محيزم	94	13
7-	اليوسفية	65	7
8-	المعافاة	30	4
9-	بني سالة	18	4
10-	الخمسية	12	2
11-	أبي غرق الأوسط	2	2
	المجموع	2791	252

المصدر: جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية زراعة بابل, قسم الاحصاء الزراعي , بيانات غير منشورة, 2015.



المصدر :

الباحث اعتمادا على جدول (2).

أما ناحية الكفل فقد بلغ مجموع المساحات الزراعية في المقاطعات وفق هذا القانون (16646) دونما في مقاطعات ناحية الكفل. وحلت في المرتبة الأولى مقاطعة (أبو سميج) اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (29%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (205) فلاحا وتعد هذه المقاطعة من أكبر المقاطعات في الناحية من حيث المساحة والإنتاج الزراعي.

وحلت مقاطعة الجاذرية في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (18%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (99) فلاحا. وحلت مقاطعة المرادية في المرتبة الثالثة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية (12%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (125) فلاحا. بينما جاءت مقاطعة الخرابة بالمرتبة الرابعة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (9%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (42%) فلاحا، وجاءت مقاطعة أم نعجة في المرتبة الخامسة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (4%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (34%) فلاحا. وحلت مقاطعة الدولة في المرتبة السادسة فقد بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (3%) دونمات أما عدد الفلاحين فيها فقد بلغ (27) فلاحا، وجاءت مقاطعة الرارنجية في المرتبة السابعة حيث بلغت نسبة الحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (37) فلاحا، وحلت مقاطعة العليا والحوزاوية في المرتبة الثامنة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (30) فلاحا. وحلت مقاطعة (3/14) في المرتبة التاسعة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (7%) فلاحين. وحلت مقاطعة الشهابية في المرتبة العاشرة حيث بلغت نسبة الحيازات الزراعية فيها (2%) دونم, أما عدد الفلاحين فقد بلغ (24) فلاحا، وجاءت مقاطعة الملوية في المرتبة الحادية عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين فبلغ (12%) فلاحا. وحلت مقاطعة الحكانية في المرتبة الثانية عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (15%) فلاحا، وحلت مقاطعة الورادية في المرتبة الثالثة عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (7) فلاحين، وجاءت مقاطعة أبو جاموس في المرتبة الرابعة عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (12) فلاحا. وجاءت مقاطعة هور السلطان في المرتبة الخامسة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1) دونما أما عدد الفلاحين فبلغ (12) فلاحا، أما مقاطعة المشراكة فحلت في المرتبة السادسة عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,9%) دونم, أما عدد الفلاحين فقد بلغ (6) فلاحين، وحلت مقاطعة البرذويل في المرتبة السابعة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,9%) من الدونم, أما عدد الفلاحين فقد بلغ (15) فلاحا.

وحلت مقاطعة 52 المشراكة في المرتبة الثامنة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,9%) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (12) فلاحا، وحلت مقاطعة الهميسانية في المرتبة التاسعة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,8%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (9) فلاحين. وحلت مقاطعة جزرة جعفر في المرتبة العشرين حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,8%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (4) فلاحين، وحلت مقاطعة الشهابية في المرتبة الحادية والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,7%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (4) فلاحين، وحلت

مقاطعة الراغبية في المرتبة الثانية والعشرين حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,5%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (4) فلاحين.

أما مقاطعتا الكطيوية و 58/1 المشراكة فقد أحتلتا المرتبة الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيهما (0,3%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعتين فقد بلغ (3) فلاحين. وحلت مقاطعة الجزرة في المرتبة الخامسة والعشرين حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,3%) دوانم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (1) فلاح. أما مقاطعة جزرة الطينية فقد حلت في المرتبة السادسة والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,3%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (2) فلاحا فقط. وجاءت مقاطعة الخمسية في المرتبة السابعة والعشرون اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (0,3%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ فلاحا واحدا.

أما مقاطعة الجفيرة فقد أحتلت المرتبة الثامنة والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,2%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (2) فلاح، وحلت مقاطعة الصبخاية في المرتبة التاسعة والعشرين حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,2%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (1) فلاح. وحلت مقاطعة جزرة خنياب في المرتبة الثلاثون حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (1) فلاح، وحلت مقاطعة الجزيرة في المرتبة الأخيرة اذ بلغت النسبة المئوية (0,06%) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (1) فلاح[1].

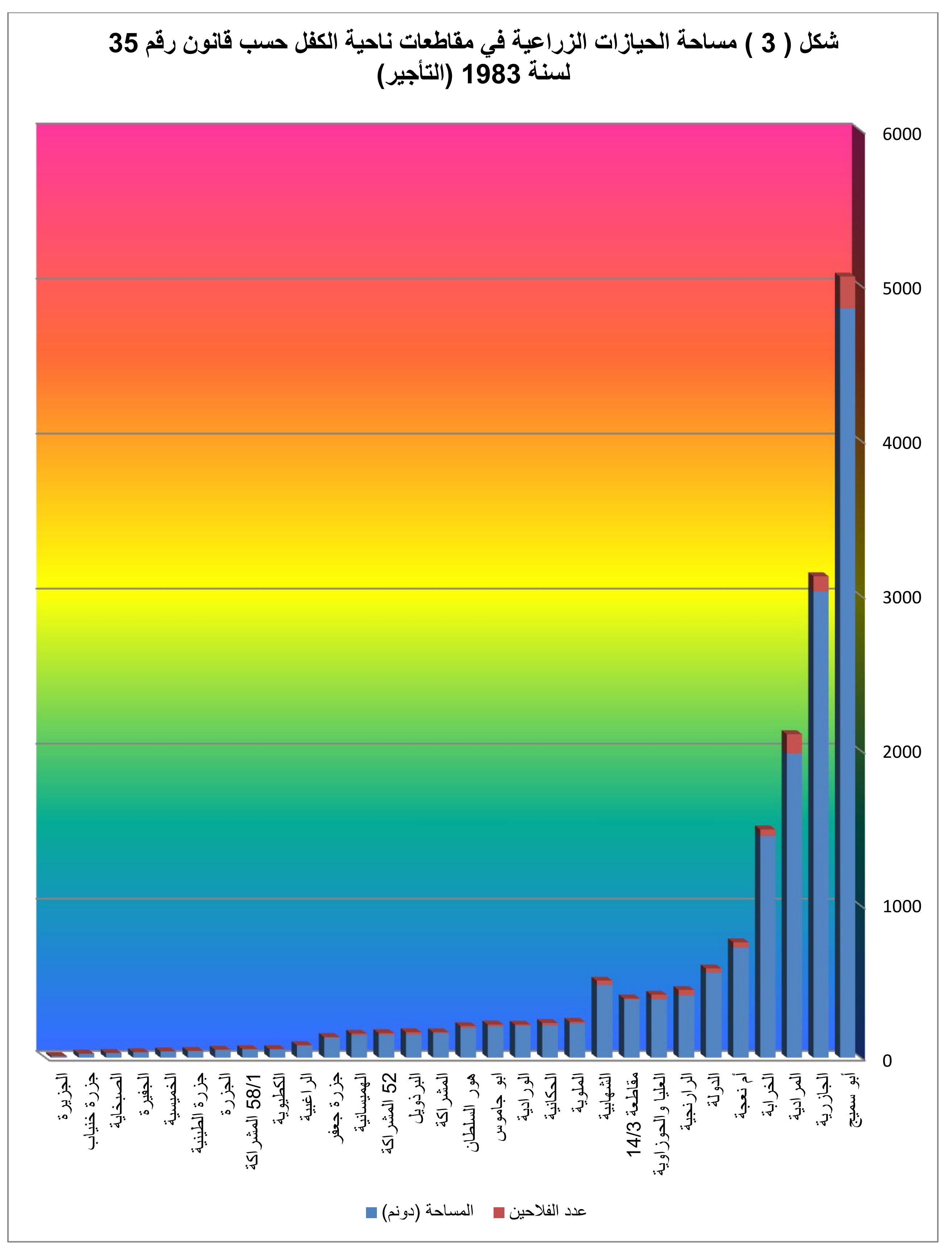
(7) الباحث اعتمادا على جدول (3) وشكل (3).

جدول (3)

مساحة الحيازات الزراعية حسب المقاطعات في ناحية الكفل لسنة 2015م حسب قانون التأجير رقم (35) لسنة 1983.

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين	ت	المقاطعة	المساحة (الدونم)	عدد الفلاحين	ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين
1-	أبو سميج	4853	205	12-	الحكانية	215	15	23-	الكطيوية	54	3
2-	الجاذرية	3026	99	13-	الورادية	212	7	24-	58/1 المشراكة	54	3
3-	المرادية	1981	125	14-	أبو جاموس	208	12	25-	الجزرة	51	1
4-	الخرابة	1450	42	15-	هور السلطان	198	12	26-	جزرة الطينية	42	3
5-	أم نعجة	730	34	16-	المشراكة	163	6	27-	الخميسية	41	1
6-	الدولة	565	27	17-	البرذويل	154	15	28-	الجفيرة	35	2
7-	الزارنجية	412	37	18-	52المشراكة	151	12	29-	الصبخاية	30	1
8-	العليا	388	30	19-	الهمسانية	135	9	30-	جزرة خنياب	26	1
9-	3/14	386	7	20-	جزرة جعفر	133	4	31-	الجزيرة	10	1
10-	الشهابية	365	24	21-	الشهابية	118	4	المجموع		16646	
11-	الملوية	226	12	22-	الراغبية	79	4				

المصدر: جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية الزراعة فى بابل, قسم الاحصاء الزراعى, بيانات غير منشورة, 2015.



المصدر : الباحث اعتمادا على جدول (3)

المبحث الثاني : قانون التوزيع والعقود (117) لسنة 1970

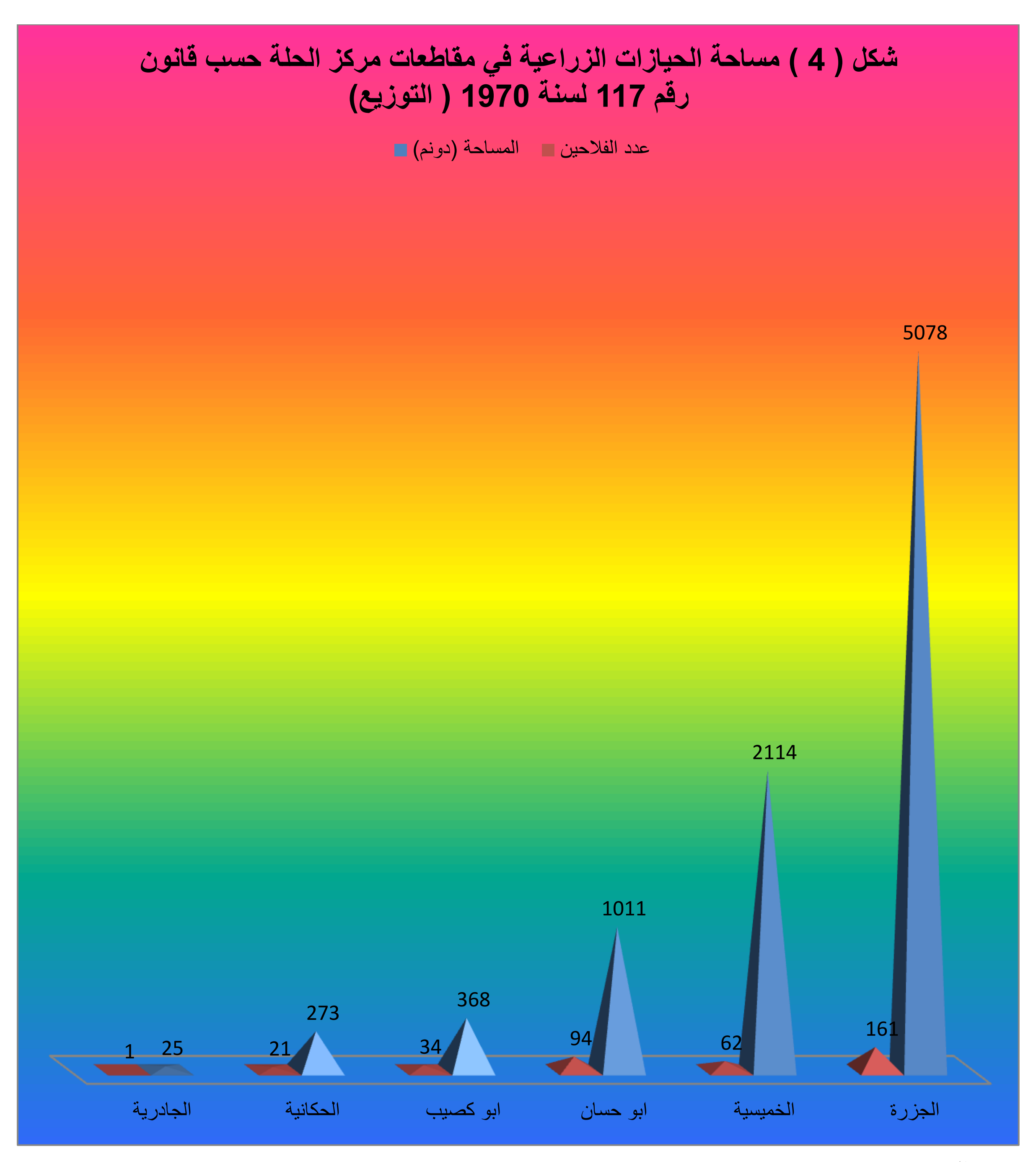
أما قانون التوزيع الخاص بالمقاطعات في منطقة الدراسة فقد بلغ مجموع الحيازات الزراعية في مركز الحلة (10257) دونما توزعت على مقاطعات مركز الحلة حيث احتلت مقاطعة الجزرة المرتبة الأولى اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية (50%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (161) فلاحا. وحلت مقاطعة الخميسية في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (21%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (62) فلاحا. وجاءت مقاطعة أبو حسان في المرتبة الثالثة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية في المقاطعة (10%) دونما, وبلغ عدد الفلاحين فيها (94) فلاحا. وحلت مقاطعة أبو كصيب واللواح في المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (4%) دونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (34) فلاحا. وحلت مقاطعة الحكانية في المرتبة الخامسة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (3%) دونما أما عدد الفلاحين فقد بلغ (21) فلاحا. وجاءت في المرتبة الأخيرة مقاطعة الجادرية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,2%) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (1) فلاح.

جدول (4)

يبين مساحة الحيازات الزراعية في مقاطعات مركز الحلة لسنة 2015م حسب قانون التوزيع (117) لسنة 1970.

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين
1-	الجزرة	5078	161
2-	الخميسية	2114	62
3-	أبو حسان	1011	94
4-	أبو كصيب	368	34
5-	الحكانية	273	21
6-	الجادرية	25	1
	المجموع	8869	373

المصدر: جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية الزراعة فى بابل, قسم الإحصاء الزراعى, بيانات غير منشورة, 2015.



المصدر:

الباحث اعتمادا على جدول (4).

أما ناحية أبي غرق فبلغ مجموع مساحة الحيازة الزراعية فيها (3313) دونما توزعت على مقاطعات ناحية أبي غرق حيث احتلت مقاطعة 1/1 المرتبة الأولى اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (45%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (115) فلاحا. واحتلت مقاطعة الخواص المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (21%) دونما أما عدد الفلاحين فقد بلغ (62) فلاحا. وجاءت مقاطعة الكص وسويلم في المرتبة الثالثة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (12) دونما أما عدد الفلاحين فقد بلغ (23) فلاحا. وجاءت مقاطعة العليا في المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (11%) دونما وعدد الفلاحين (30) فلاحا. وحلت مقاطعة محيزم في المرتبة الخامسة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (3%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (14) فلاحا. وحلت مقاطعة 11 في المرتبة السادسة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (3%) دونمات وعدد الفلاحين (8) فلاحين. وحلت مقاطعة الرغيلة في المرتبة السابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (5) فلاحين. وحلت مقاطعة النخيلة في المرتبة الثامنة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (3%) فلاح.

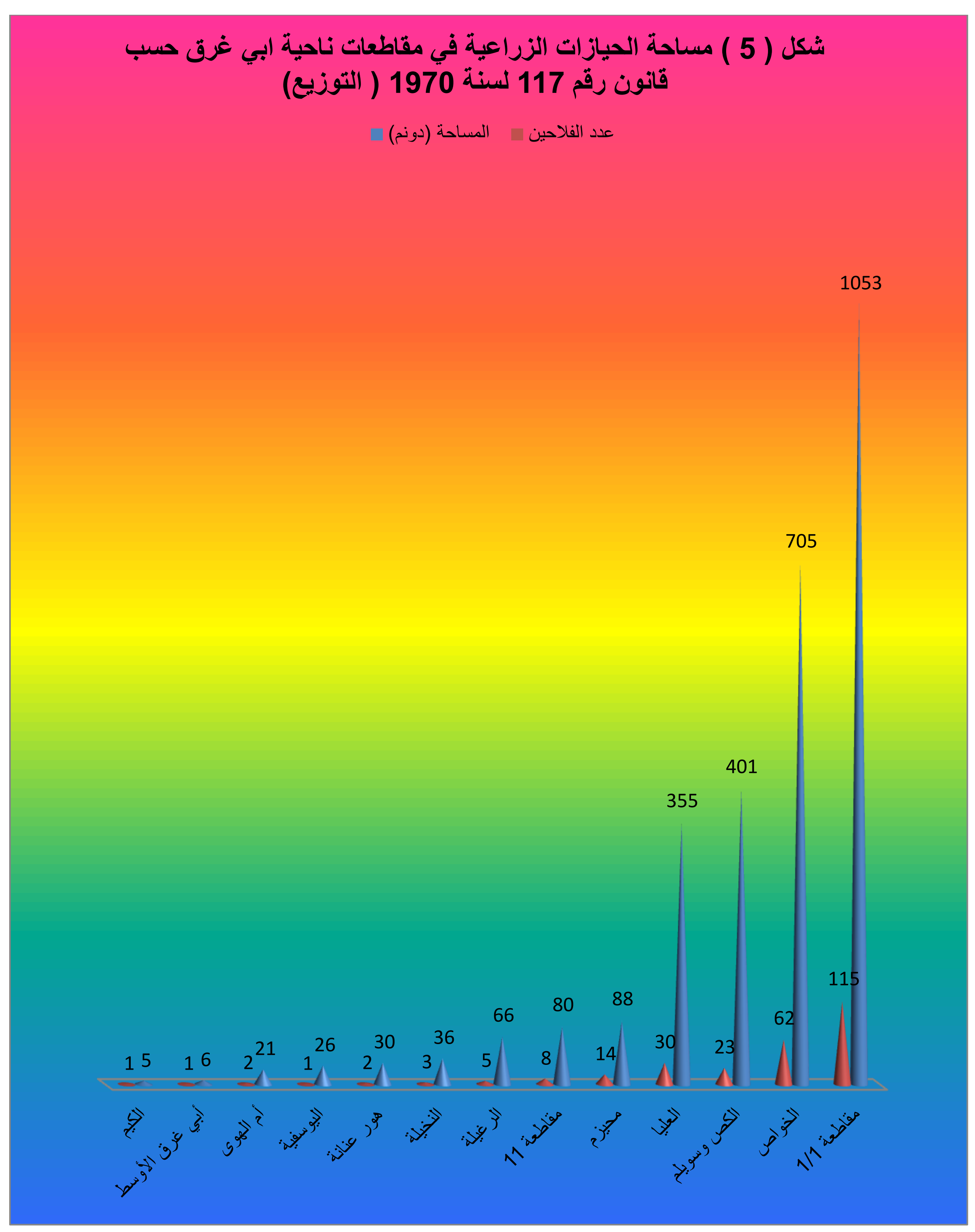
وجاءت مقاطعة هور عنانة في المرتبة التاسعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,9%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (2) فلاح. وحلت مقاطعة اليوسفية في المرتبة العاشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,7%) من الدونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (1) فلاح. وحلت مقاطعة أم الهوى في المرتبة الحادية عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,6) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (2) فلاح. وحلت مقاطعة أبي غرق الأوسط في المرتبة الثانية عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,1%) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (1) فلاح. وحلت مقاطعة الكيم في المرتبة الأخيرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,01%) من الدونم أما عدد الفلاحين فقد بلغ (1) فلاح.

جدول (5)

مساحة الحيازات الزراعية في مقاطعات ناحية أبي غرق لسنة 2015م حسب قانون التوزيع والعقود (117) لسنة1970.

المصدر : جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية زراعة بابل, قسم الاحصاء الزراعي, بيانات غير منشورة, 2015.

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين
1-	1/1	1053	115
2-	الخواص	705	62
3-	الكص وسويلم	401	23
4-	العليا	355	30
5-	محيزم	88	14
6-	11	80	8
7-	الرغيلة	66	5
8-	النخيلة	36	3
9-	هور عنانة	30	2
10-	اليوسفية	26	1
11-	أم الهوى	21	2
12-	أبي غرق الأوسط	6	1
13-	الكيم	5	1
	المجموع	3313	267



المصدر :

الباحث اعتمادا على جدول (5).

أما ناحية الكفل فقد بلغ مجموع مساحة الحيازات الزراعية حسب قانون التوزيع (117) لسنة 1970(4975) دونما توزعت على مقاطعات الناحية وقد أحتلت مقاطعة المرادية المرتبة الأولى اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (24%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (50) فلاحا. وجاءت مقاطعة (2/1) في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (17%) دونما أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (40) فلاحا. وحلت مقاطعة الجفيرة في المرتبة الثالثة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (8%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فبلغ (13) فلاحا. وجاءت مقاطعة أبو سميج في المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (7%) دونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (16) فلاحا. وحلت مقاطعة الرارنجية في المرتبة الخامسة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (7%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (23) فلاحا. وجاءت مقاطعة أم نعجة في المرتبة السادسة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (6%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (17) فلاحا.

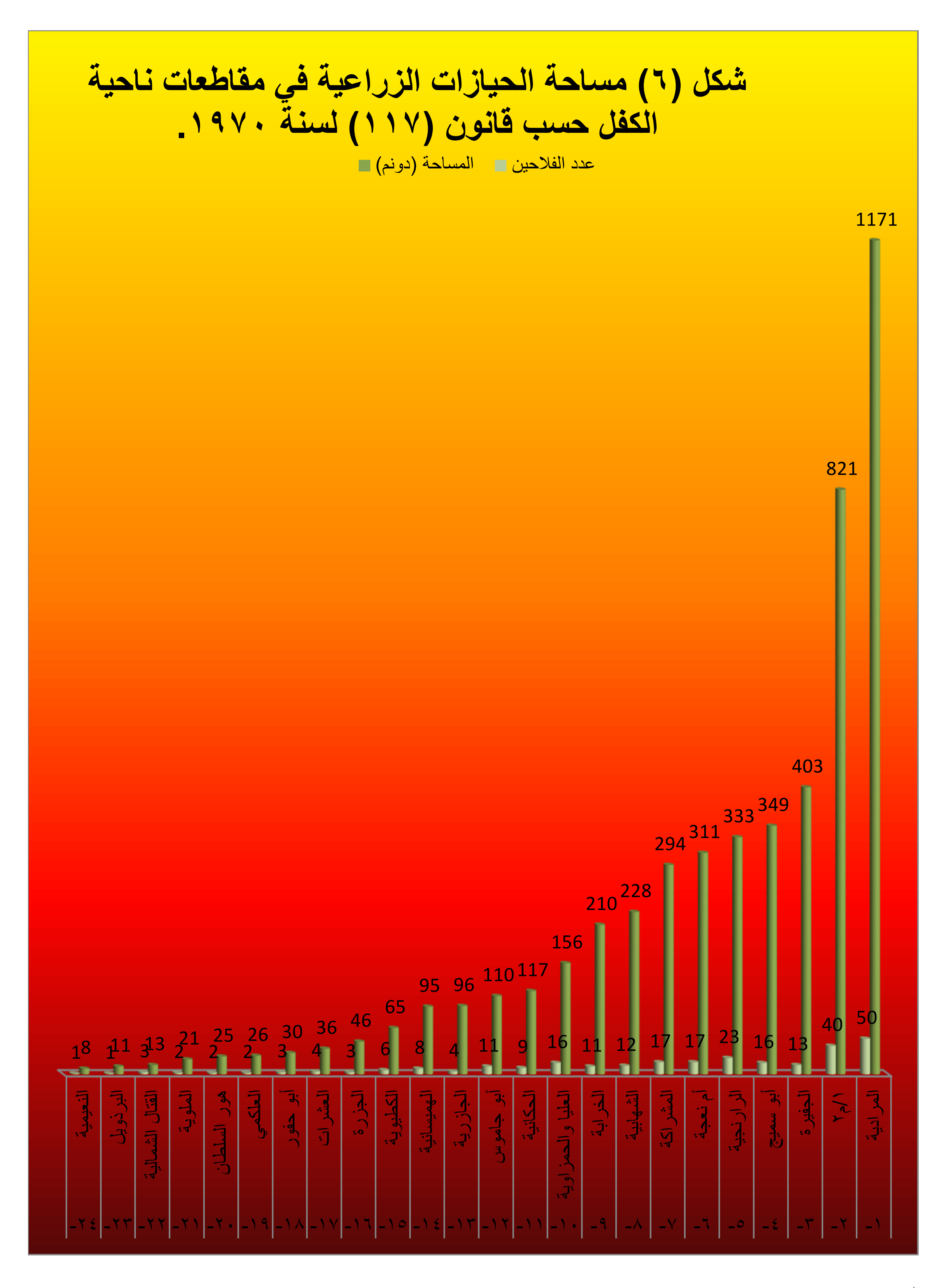
وجاءت مقاطعة المشراكة في المرتبة السابعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (6%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (17) فلاحا. واحتلت مقاطعة الشهابية المرتبة الثامنة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (5%) دونمات أما عدد الفلاحين فبلغ (12) فلاحا. وحلت مقاطعة الخرابة في المرتبة التاسعة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (4%) دونم أما عدد الفلاحين فبلغ (11) فلاحا. وحلت مقاطعة العليا والحمزاوية في المرتبة العاشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (3%) دونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (16) فلاحا. وحلت مقاطعة الحكانية في المرتبة الحادية عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (9) فلاحين. وحلت مقاطعة أبو جاموس في المرتبة الثانية عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (11) فلاحا . وحلت مقاطعة الجازرية في المرتبة الثالثة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة (4) فلاحين. وحلت مقاطعة الهميسانية في المرتبة الرابعة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (2%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (8) فلاحين. وحلت مقاطعة الكطيوية في المرتبة الخامسة عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (1,3%) دونم أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (6) فلاحين. وحلت مقاطعة الجزرة في المرتبة السادسة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,9%) من الدونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة (3) فلاحين. وحلت مقاطعة العشرات في المرتبة السابعة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,7%) من الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (4) فلاح. وحلت مقاطعة أبو حفور في المرتبة الثامنة عشرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,6%) من الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (3) فلاحين. وحلت مقاطعة العلكمي في المرتبة التاسعة عشرة حيث بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,5%) م الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (2) فلاح فقط. وحلت مقاطعة هور السلطان في المرتبة العشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,5) من الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (2) فلاح فقط. وجاءت مقاطعة الملوية في المرتبة الحادية والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,4%) من الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (2) فلاح فقط. وحلت مقاطعة القتال الشمالية في المرتبة الثانية والعشرين اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,26%) من الدونمات أما عدد الفلاحين فقد بلغ (3) فلاحين. وحلت مقاطعة البرذويل في المرتبة الثالثة والعشرين اذ بلغت النسبة المؤية للحيازات فيها (0,2%) دونما أما عدد الفلاحين فقد بلغ (1) فلاح فقط. وجاءت مقاطعة النعيمية في المرتبة الأخيرة اذ بلغت النسبة المئوية للحيازات الزراعية فيها (0,16%) من الدونمات أما عدد الفلاحين في المقاطعة فقد بلغ (1) فلاح فقط.

جدول (6)

مساحة الحيازات الزراعية في مقاطعات ناحية الكفل لسنة 2015م حسب قانون رقم (117) لسنة 1970.

ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين	ت	المقاطعة	المساحة (دونم)	عدد الفلاحين
1-	المرادية	1171	50	13-	الجازرية	96	4
2-	2/1	821	40	14-	الهميسانية	95	8
3-	الجفيرة	403	13	15-	الكطيوية	65	6
4-	أبو سميج	349	16	16-	الجزرة	46	3
5-	الرارنجية	333	23	17-	العشرات	36	4
6-	أم نعجة	311	17	18-	أبو حفور	30	3
7-	المشراكة	294	17	19-	العلكمي	26	2
8-	الشهابية	228	12	20-	هور السلطان	25	2
9-	الخرابة	210	11	21-	الملوية	21	2
10-	العليا والحمزاوية	156	16	22-	القتال الشمالية	13	3
11-	الحكانية	117	9	23-	البرذويل	11	1
12-	أبو جاموس	110	11	24-	النعيمية	8	1
المجموع	4975						

المصدر : جمهورية العراق, وزارة الزراعة, مديرية زراعة بابل, قسم الاحصاء الزراعي, بيانات غير منشورة, 2015.



المصدر :

الباحث اعتمادا على جدول (٦).

المبحث الثالث (أهم قوانين الاصلاح الزراعي)

أولا: قانون 117 لسنة 1970 (العقود والتوزيع)

وجاء لتصحيح الانحراف الذي أحدثه قانون رقم (30) في القطاع الزراعي ويعد قانون (117) من القوانيين التي وضعت الاسس التشريعية للتنمية الاقتصادية الزراعية وأرساء أسس العدالة الاجتماعية بالريف ويعد ذلك تطبيقا للتوجه الاشتراكي في القطر العراقي وقد اشتمل على أثنتين وخمسين مادة أبرزها المادة الثانية التي حدد بموجبها حدود الملكية الزراعية والتي تضمنت أربعة حدود في الزراعة الديمية, وأحد عشر حدا في الزراعة الاروائية وذلك في ظل طبيعة الارواء والمحصول المزروع وجودة الارض حدد القانون الشروط التي يجب أن تتوافر في المزارع التي توزع عليه الارض المستولى عليها وألزم المزارع الموزعة عليه الارض باستخدامها وعدم نقل ملكيتها وعدم الاخلال بأي ألتزام جوهري يحدده القانون وقد تضمن الباب الثالث منه العلاقات الزراعية وتنظيمها وتحديد حقوق المزارع وواجباته في الانماط الزراعية أما الباب الرابع فقد اختص بالجمعيات التعاونية الزراعية و أسلوب تشكيلها وأداراتها واختصاصاتها في حين تضمن الباب الخامس مواد متفرقة تنظم العمل بقانون الاصلاح الزراعي(8).

عيوب قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م

1- غفل القانون أو تغافل المشرعون عن التحايل الذي لجأ اليه كثير من الاقطاعيين من تقسيم أرضهم على الورثة كي لا يشملهم القانون, وعلى هذا فقد أستمرت كثير من العوائل بالاحتفاظ بمساحات كبيرة من أراضيها ولازالت تلك العوائل تحتفظ بأسمها الاقطاعي نتيجة هذا التحايل المذكور.

2- لم يحدد القانون مدة للانتهاء من أعماله الاستيلائية والتوزيعية, وبهذا فقد أستمرت أعماله مدة طويلة نسبيا وتشير المعلومات الى وجود مساحة تقدر بثمانية مليون دونم مؤجرة ولم توزع على مستحقيها حتى العام 1973م (9).

3- ضمن هذا القانون للمالك وصاحب المضخة الحقوق نفسها التي ضمنها له القانون الذي سبقه.

4- افتقار جهاز الاصلاح الزراعي القائم على العملية الاصلاحية الى الاجهزة الادارية والفنية الكافية.

5- اختلاف المساحة الموزعة على الفلاحين والمقدرة بين (4- 200) دونم حسب موقع الارض وصلاحيتها للمحصول المزروع أو الشائع زراعته في تلك المنطقة ومستوى خصوبة التربة في تلك المنطقة أيضا .

6- استمرت عمليات الاستيلاء الى مابعد عام 1976م وهذا يدل على التلكؤ الذي يجري في عملية تحديد الاراضي الزائدة على المساحات المقررة والتي نص عليها القانون أضافة الى التلكؤ الذي جرى في عملية التوزيع فقد تم توزيع مساحة تبلغ (2,557,000) دونما تقريبا من أصل (12,000,000) دونما من الملكيات الزراعية عدا الاراضي المستولى عليها وتبلغ نسبة الاراضي الموزعة نحو (21%) من مجموع مساحة الاراضي الخاضعة للاستيلاء ونحو (10%) فقط من مجموع مساحة الاراضي الخاضعة للقانون المذكور(10).

ثانيا : قانون رقم 35 لسنة 1983 التأجير

أما فيما يخص قانون رقم (35) لسنة 1983م فقد جاء في مادته الاولى أن لوزارة الزراعة الحق في ايجار مساحات من أراضي الاصلاح الزراعي الفائضة عن حاجة الفلاحين للشركات الزراعية العراقية والعربية وللأفراد مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة واشتملت في مادته الخامسة على تتولى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي الرقابة على الشركات والافراد المستأجرين بمقتضى أحكام هذا القانون بما لايخل بالالتزامات العقدية أما المادة

الثانية منه فنصت (أن تخضع الشركات الزراعية لأحكام قانون الشركات التجارية أو أي قانون آخر يحل محله في كل مالم يرد به نص هذا القانون ويكون لوزير الزراعة القرار الصادر وفق الفقرتين (1،2) من المادة السادسة تابعا للاعتراض عليه لدى محكمة البداءة المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ به, أما المادة السادسة فأنها نصت فيما أذا أخل المستأجر بالتزاماته القانونية أو العقدية في الارض المستأجرة فعليه ازالة المخالفة في مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ انذاره بذلك أما الفقرة الثانية منه فقد منحت وزير الزراعة والاصلاح الزراعي ولأجل المصلحة العامة اصدار قرارا بانهاء عقد الايجار واسترداد الارض وتعويض المستأجر عن الاضرار التي أصابته وتملك المغروسات والمنشات التي أحدثها بقيمتها أما الفقرة الثالثة من المادة السادسة منه فقد خولت وزير الزراعة بتشكيل لجنة لتقدير قيمة الاشجار والمنشأت ومقدار التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين تكون برئاسة مدير التسجيل العقاري وعضوية خبير زراعي وخبير مالي على أن تتحمل الوزارة أتعابهم أما المادة التاسعة فنصت أن لوزير الزراعة اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون (11).

الاستنتاجات

1-أما فيما يخص التركيب الحيازي في منطقة الدراسة وهو الموضوع الرئيسي حيث أثبتت الدراسة أن معظم أراضي منطقة الدراسة خاضعة الى قانوني الاصلاح الزراعي (التوزيع رقم 117 لسنة 1970 والذي يشمل العقود أيضا وقانون التأجير رقم 35 لسنة 1983م) حيث يسود هذين القانونين بأستثناء بعض المناطق التي يكون فيها ملك صرف .

2- كما أثبتت الدراسة أن قانون التوزيع يحتل المرتبة الاولى يليه قانون الايجار والسبب يعود أن معظم الاراضي وأن كانت أيجار فأنها غير مستصلحة وكانت تتبع قانون رقم 30 لسنة 1958م الملغي والذي تحولت أراضيه الى عقود تتبع قانون رقم 117 لسنة 1970.

3-أثبتت الدراسة أن هناك تبايناً جغرافيٌ واضحا بين مناطق الدراسة في ملكية الاراضي الزراعية والى أي قانون تخضع ولكن أغلبها تعود الى قانون التوزيع رقم 117 لسنة 1970م.

قائمة المصادر

1- جمهورية العراق, وزارة الموارد المائية, المديرية العامة للمساحة, قسم أنتاج الخرائط, الخارطة الادارية لمحافظة بابل بمقياس 500000/1, 2007.

2- السوداني, مناف محمد, الحيازة الزراعية المملوكة والمؤجرة وعلاقاتها المكانية باستعمالات الارض الزراعية في ناحية الزبيدية, مجلة الآداب, العدد 107, جامعة بغداد, 2011

3- Steward gandclawson, land use in formation Articale Survey, usa, 1975,p4.

4- David Rhind of Ray Hudson, land use, usa, Methuen colted, 1975,p3.

5 - john R Trrant, Agricultural Geography, printed in great Britain by Clarke Doble and brendon Limted, plymouth for David and charles, U.K, 1974, PP 120-121.

6 - Haward. F. Gregor, geography of agricultural, the inresearch, prentice -hall,Inc, London, 1970,p 168.

7- مديرية زراعة بابل, شعبة الاحصاء الزراعي, بيانات غير منشورة, 2015م.

8- الباحث بالاعتماد على جدول (3) وشكل (3).

9- النجفي, سالم توفيق, حمادي أسماعيل عبيد, مديرية دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل,1989.

10- الراوي, منصور, أقتصاديات العراق والوطن العربي مطبعة جامعة بغداد, جامعة بغداد, 1979م.

11- الجواهري, عماد, تاريخ مشكلة الاراضي في العراق (1914م - 1932م), منشورات وزارة الثقافة والفنون, العراق, بدون تاريخ.

12- جمهورية العراق, وزارة الزراعة, قانون أيجار أراضي الاصلاح الزراعي للشركات الزراعية والافراد رقم (35) لسنة 1983م وتعديلاته, منشورات وزارة الزراعة, بغداد, بدون تأريخ.